منظمة العمل الدولية

UNDP
شعوب متمكنة.
أمم صامدة.

نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي:
نحو مجتمعات عربية منتجة وشاملة

ملخص تنفيذي

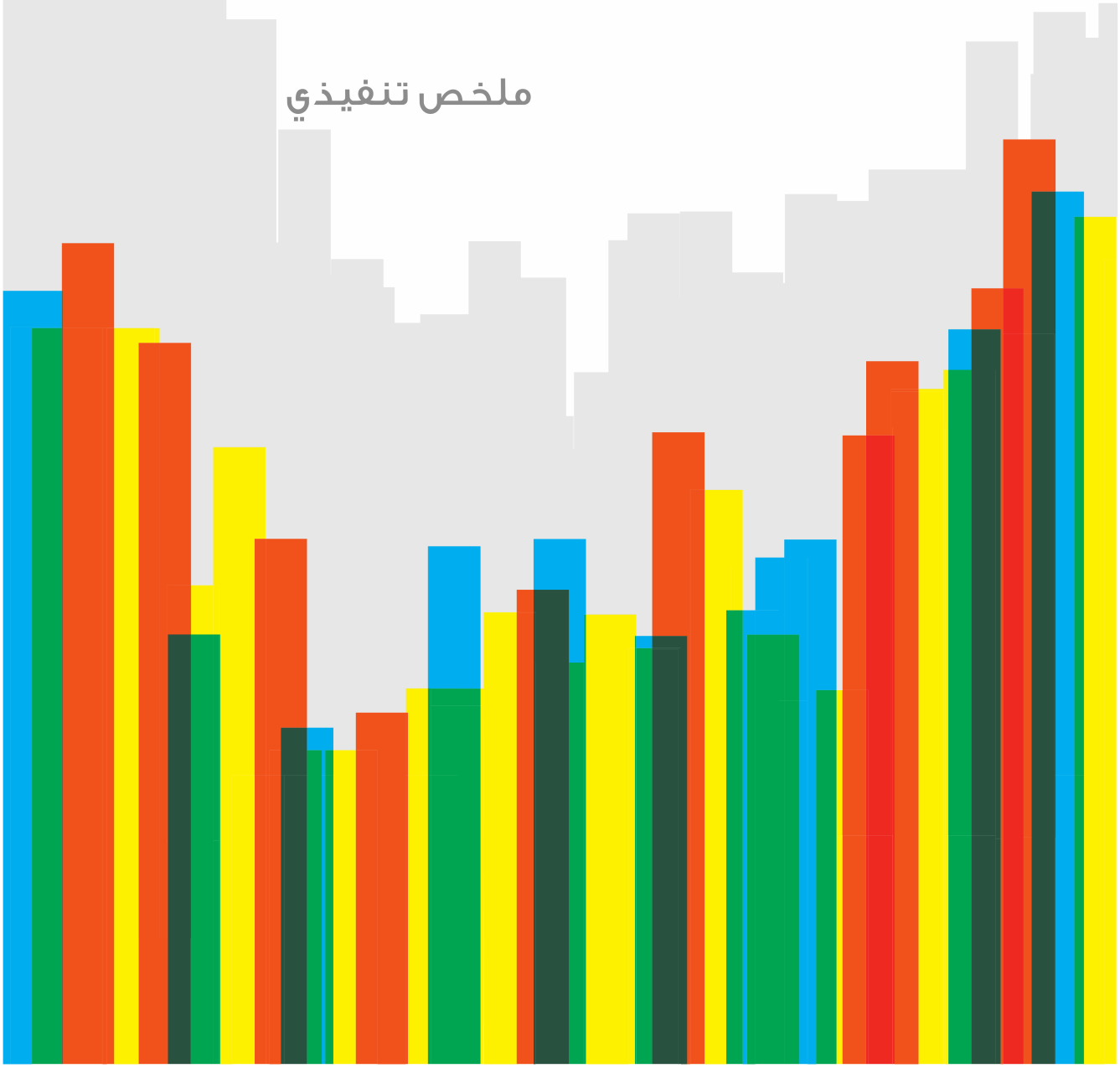

أبرز المعلومات

- تتضمّن الأسباب الكامنة وراء الربيع العربي **إنحراف نموذج التنمية وتفكّك العقد الاجتماعي** الذي قام بموجبهما المواطنون العرب بمقايضة الحريات السياسية مقابل الحصول على الوظائف في القطاع العام والخدمات العامة والإعانات المتنوّعة (مثلاً الإعانات الغذائية وإعانات الطاقة) وتدني الضرائب والحصول على مساعدات من الدولة.
- شهدت التسعينيات على رزمة من **الإصلاحات المراعية للسوق** في الدول العربي. وكان الهدف حينها معالجة الركود أو التراجع في إجمالي الناتج المحلي للفرد الواحد ما أدّى إلى زيادة الأعباء المالية وتباطؤ نموّ الإنتاجية وتراجع التنافسية.
- رمى **التعديل الهيكلي** إلى معالجة أزمة الديون والتضخمّ وسجّل النمو معدلات وصلت إلى 5% بين العامين 2000 و2010 (وتُعتبر هذه المعدلات مرتفعة نسبة إلى المعايير الإقليمية ولكنّها متدنية بالمقارنة مع مناطق أخرى في العالم).
- ولكن في المقابل، أخفق **القطاع الخاص** في إنتاج الأرباح الكافية التي تعود بالفائدة على الإقتصاد الأوسع نطاقاً. واستمرّ غياب السياسات التجارية و المالية السليمة في الدول العربية إلى جانب غياب سياسات الاستثمار الأجنبي وأسواق المال المتطوّرة في الشّكل الكافي إضافةً إلى الإصلاحات المؤسساتية المرافقة لها. وبالتالي بقي القطاع الخاص مقيّداً إلى حدّ كبير.
- وتمّ تطبيق **الخصخصة** من دون الأخذ بعين الإعتبار المخرجات من كثافة الدخل الناتجة عن تسليم سلع القطاع العام إلى المشغلّين في القطاع الخاص.
- **عدم كفاءة الإنفاق الحكومي:** فقد ركّز الى حد كبيرعلى الإعانات غير الهادفة والخدمات العامة والحماية الإجتماعية السيئة التصميم في حين فشل الإنفاق الحكومي في دعم الاقتصاد المحلي بشكل مناسب بما فيه الصناعة وغيرها من القطاعات ذات القيمة المضافة.
- تركّز **استحداث فرص العمل** في القطاعات ذات الإنتاجية المنخفضة وفي الاقتصاد غير المنظم الآخذ في التوسّع. وعلى الرغم من تنامي التحصيل العلمي لدى العمّال إلاّ أنّ أغلبية الوظائف الجديدة تتطلّب مهارات متدنيّة فأصبحت المنطقة مصدّراً أساسيّاً للعمّال أصحاب المهارات.
- على الرغم من إرتفاع معدلات الاستخدام وتراجع معدلات الفقر في عدد كبير من البلدان، إنخفضت حصّة الاستهلاك وحصّة الأجور من الدخل الوطني بشكل ملحوظ.
- إزداد العجزمن حيث **الحماية الإجتماعية** في ظلّ تقلّص دور القطاع العام، والحدّ من الوصول إلى منافع الرعاية الإجتماعية ذات الصلة، و تراجع النفقات على شكل الإعانات.
- سجّلت المنطقة العربية **أدنى المعدلات من حيث النموّ في دخل الفرد الواحد** ومن حيث **حريّة التعبير والمساءلة** مما يعكس عدم إنخراط المواطنين في وضع السياسيات. وغضّت الحكومات الطرف عن الأثر الإجتماعي الناتج عن الإصلاحات الإقتصادية والمطالبات بوضع أنظمة حَوكمة قابلة للمساءلة.
- تُبرز التحوّلات المستمرة في المنطقة العربية المقايضة المغلوطة بين الحقوق الإقتصادية والحقوق السياسية - فعلى الإصلاحات الإقتصادية أن تتماشى جنباً إلى جنب مع الإصلاحات السياسية.
- يجب أن يتّسم النموّ الاقتصادي بالتوازن وأن يضمن استحداث الوظائف وتوفير الخدمات الإجتماعية ذات الجودة كرامة العمّال الرجال والنساء على حدّ سواء. ويستحيل ضمان استدامة هذه العمليات إن لم تكن تشاركية وشاملة أي من خلال الحوار الإجتماعي الفعّال بين العمّال، وأصحاب العمل والحكومات.

الفصل ١
الإنتاج ونموّ الاستخدام

خلال العقدين المنصرمين، سجّلت المنطقة العربية أدنى المستويات في العالم من حيث الإرتفاع في الأجور على أساس دخل الفرد الواحد في موازاة تدهور الحوكمة مع مرور الوقت. من جهة أخرى، لا تزال المنطقة العربية تسجّل أدنى المعدّلات من حيث حرية التعبير ومساءلة الحكومة في العالم. وقد أدّت السياسات الاقتصادية إلى جانب ضعف هيكليات الحوكمة الديمقراطية والاقتصادية إلى انحراف المحفزات الاقتصادية عن مسارها والى ممانعة أنماط التحوّل الهيكليّ لاستحداث فرص العمل اللائق.

الرسم ا–ا١: تدّني نمو الدخل وحرية التعبير والمساءلة في البلدان العربية

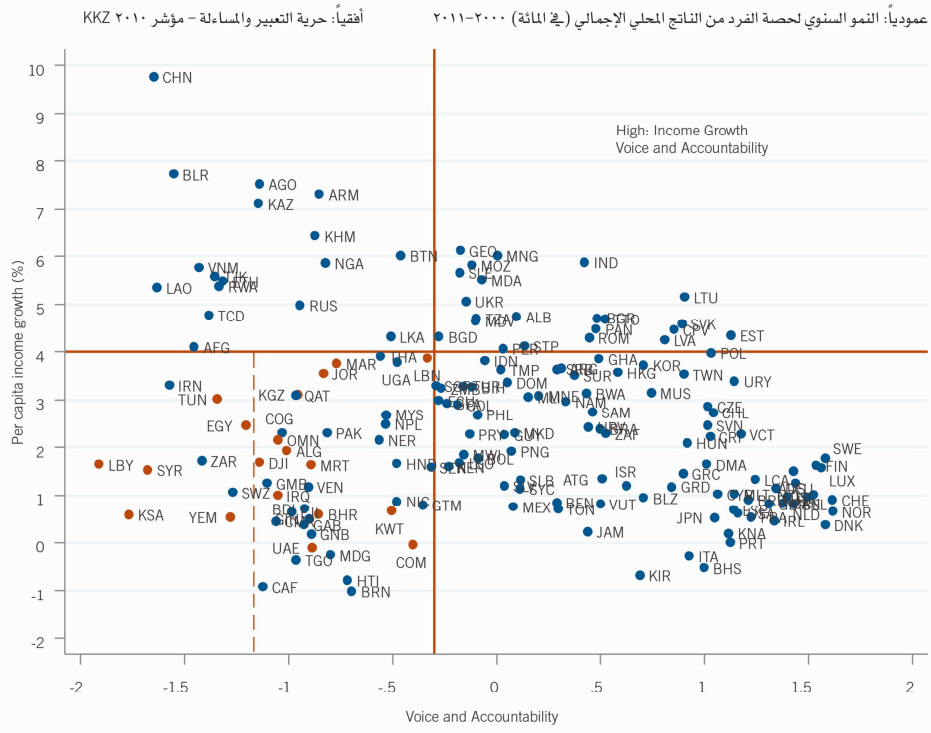

المصدر: قاعدة بيانات مؤشرات الحوكمة العالمية؛

تباطؤ في النموّ مقابل سرعة في استحداث فرص العمل

بعد انقضاء ما سميّ بـ"العقد الضائع" في الثمانينيات، أي عقد الركود الإقتصادي الناجم عن هبوط أسعار النفط، بلغ متوسط معدّل النموّ الإقتصادي في المنطقة العربية 3.5 في المائة سنوياً وتخطّى نسبة الـ4.5 في المائة خلال العقد الذي أسفر عن الربيع العربي. **وعلى الرغم من إعتبار معدلات النمو هذه منقطعة النظير في المنطقة العربية، إلاّ أنها من الأدنى في العالم قياساً بالمناطق الأخرى من العالم باستثناء أمريكا اللاتينية.**

بدوره، تخلّف نموّ الإنتاجية في العالم العربي عن غيره من المعدّلات في العالم، **فبين العامين 2000 و2010، سجّلت المنطقة العربية أدنى المعدّلات من حيث نمو الإنتاجية مقارنة مع جميع المناطق في العالم باستثناء أمريكا اللاتينية.** وسجّلت منطقة شمال أفريقيا نمواً في الإنتاجية أفضل بقليل بالمقارنة مع النمو في الانتاجية في منطقة الشرق الأوسط حيث بلغت المعدّلات السنوية 1.5 في المائة و1.2 في المائة على التوالي مقابل المعدّل العالمي الذي بلغ 2 في المائة تقريباً.

من جهة أخرى، **كان نموّ الاستخدام مرتفعاً** فقد وصل معدّل نسبة التغيّر المئوي في الاستخدام إلى التغيّر المئوي في المخرجات (الإستخدام/ مرونة المخرجات) إلى حوالي 7 بين العاميْن 2000 و2010 أيّ أنّه سجّل أكثر من ضعف المعدّلات المتوقّعة خلال المسار النموذجي للتنمية الإقتصادية.

الرسم ا–٣: استجابة الاستخدام لنمو المخرجات كانت كبيرة

مرونة الاستخدام/الإنتاج، ٢٠٠٠–٢٠١٠

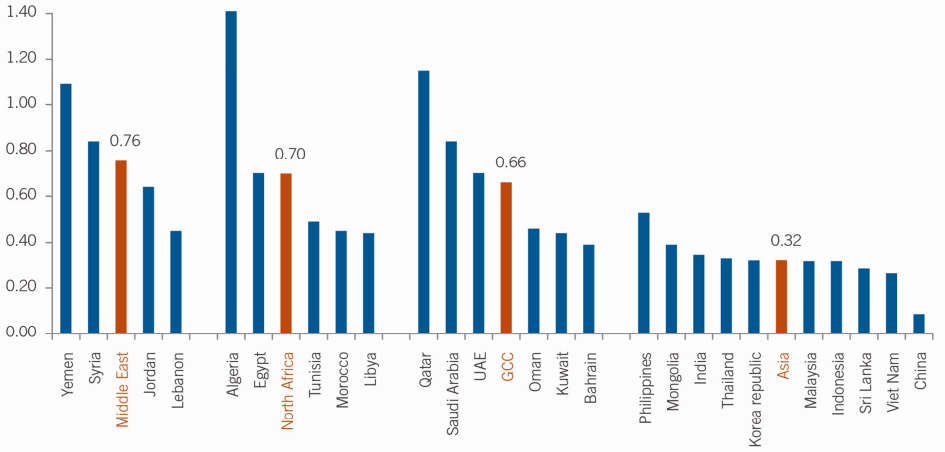

المصدر: منظمة العمل الدولية (٢٠١٠ أ).

الرسم ا–٤: ضآلة مكاسب الإنتاجية في المنطقة العربية

متوسط نمو الإنتاجية السنوي (٪) ٢٠٠٠ – ٢٠١٠

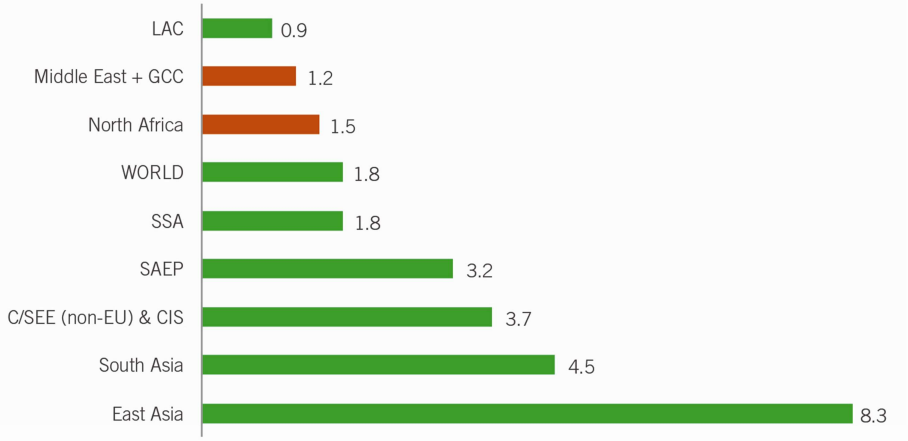

المصدر: منظمة العمل الدولية، (٢٠١٠ أ).

التغيّرات القطاعية في الاستخدام

إنخفضت حصّة قطاع الزراعة من الاستخدام بمعدّل 20 في المائة خلال السنوات العشرين الماضية. ولكن تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أنّ القطاع الزراعي في شمال أفريقيا لا يزال يوظف 30 في المائة من العمال، مقارنةً مع 22 في المائة في الشرق الأوسط.

من جهة أخرى، إرتفعت الحصّة المشتركة من حيث الإستخدام في قطاعات التعدين والصناعة التحويلية والخدمات العامة بنسبة 10 في المائة في منطقة الشرق الأوسط وبنسبة 6 في المائة في منطقة شمال أفريقيا ولكن بنسبة ثابتة نسبياً في دول مجلس التعاون الخليجي (حيث بلغت نسبة الإنخفاض 4 في المائة فقط).

أمّا أغلبية المنافع على مستوى الاستخدام فقد تركّزت في قطاع الخدمات حيث إرتفعت حصّة هذا القطاع من الاستخدام بنسبة 10 في المائة خلال السنوات العشرين الماضية. ولكن تجدر الإشارة إلى إستحواذ القطاع العام على حصة كبيرة من الاستخدام النظامي في المنطقة.

الرسم ا–٧: تركّز معظم فرص العمل في قطاع الخدمات

حصص الاستخدام وتغيّرها بحسب القطاع، ١٩٩١–٢٠١٠

ملاحظات: (١) يبلغ المتوسط العالمي لحصص الاستخدام من الصناعة والخدمات ٢٢ و٣٤ في المائة تباعاً؛ (٢) لا يعني تراجع حصص القطاعات ضمناً تراجع الاستخدام في هذه القطاعات. على سبيل المثال، في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ارتفع الاستخدام، في السنوات العشرين الأخيرة، بواقع ٩ ملايين في قطاع الزراعة، وأكثر من ٤١ مليون في قطاع الصناعة و٣٣ مليون في قطاع الخدمات.

المصدر: منظمة العمل الدولية (٢٠١١ ب و٢٠١٢)

القطاع الخاص: لا يزال مقيّداً بعد الإصلاحات

على الرغم من الجهود المبذولة لتعزيز فعاليّة القطاع الخاص، لا تزال المنطقة العربية من بين المناطق الأقلّ تنافسيّة على المستوى العالمي. وقد فشلت الإصلاحات في معظم الأحيان في ضمان **تكافؤ الفرص في السوق وفي ضمان عمليات الانتقال في الاستخدام** أو فشلت من حيث **ضمان الوصول إلى الأسواق والموارد وتأمين بيئة تنظيمية محايدة** لشركات الأعمال والأفراد. **كما بقيت معدلات الاستثمار منخفضة وبقي القطاع الخاص المنظّم قابعاً تحت سلطة بعض الشركات.**

الفصل 2: السكان وعرض اليد العاملة والاستخدام والبطالة

شهدت المنطقة العربية انخفاضاً حاداً في معدّلات الخصوبة على المستوى الإقليمي وبالتالي تراجعاً في حصّة الشباب من السكان مما أدى بدوره إلى إنخفاض حصّة الشباب من سوق العمل. وبالنسبة إلى اليد العاملة، تتميّز المنطقة بثلاث خصائص سائدة في جميع أنحاء العالم العربي وهي: (1) تدني معدّلات مشاركة اليد العاملة (ويُعزى ذلك بشكل أساسي إلى انخفاض معدّلات مشاركة المرأة في اليد العاملة)، (2) أعلى معدّل للبطالة على المستوى العالمي، بما فيه معدّل البطالة لدى الشباب (ولا سيّما لدى الشابات)، و(3) تفاوتات بارزة بين الجنسين.

تراجع نموّ السكّان واليد العاملة

إزداد إجمالي عدد السكان في الدول العربية بنسبة 53 في المائة بين العامين 1991 و2010 حيث ارتفع عدد السكان من 224 مليون إلى 343 مليون نسمة (أي ارتفاعاً بنسبة 2.2 في المائة سنوياً). وفي العام 1991، شكّل الأطفال ما بين 0 و14 عاماً 43 في المائة من إجمالي عدد السكان ولكنّهم ساهموا في 16 في المائة فقط من نموّ إجمالي عدد السكان لأنّ عددهم ينمو بنسبة أقلّ من 1 في المائة سنوياً .

الرسم ٢-١: تراجع الضغوط المرتبطة بالسكان والقوى العاملة في السنوات العشرين الأخيرة

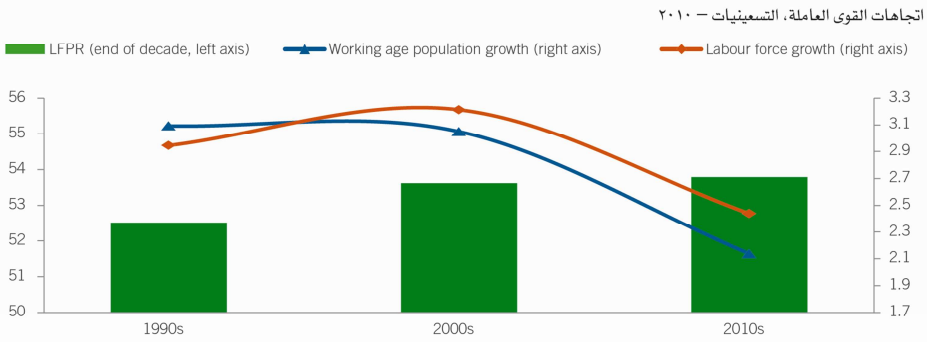

ملاحظة: يوازي معدل مشاركة القوى العاملة المعدل القطري.
المصادر: الإحصاءات العمالية في منظمة العمل الدولية وقواعد بيانات المؤشرات الأساسية لسوق العمل.

وقد تنامى استخدام الذكور بنسبة 89 في المائة مقابل 126 في المائة للإناث. وفي هذا السياق **إرتفع عدد المُستخدَمين كحصّة من إجمالي عدد السكان من 19.4 في المائة إلى 25 في المائة** وازدادت نسبة استخدام الإناث إلى الذكور من واحد إلى خمسة لتبلغ واحد إلى أربعة.

كما **ارتفعت نسبة استخدام الشبان والشابات سنوياً** بالمعدّلات عينها ولكنّ حصّتهم المُشتركة من عدد السكان تراجعت من 5.2 إلى 4.7. ويعود ذلك في جزء منه إلى زيادة الالتحاق بالمدارس والجامعات.

وازدادت أعداد الشباب الذكور (والإناث) المُلتحقين بالمدارس بنسبة 77 في المائة (116 في المائة) أو بما يوازي نسبة 2.9 في المائة سنوياً (3.9 في المائة).

وبلغت حصّة الشبان **"غير المتمدرسين وغير العاملين"** من إجمالي عدد السكان 0.3 في المائة في العاميْن 1991 و2010 على حدّ سواء. أمّا حصّة الشابات في الفئة عينها فقد انخفضت من 4.5 في المائة إلى 3.4 في المائة.

يعود تراجع معدّل البطالة الإقليمية بشكل أساسي إلى انخفاض معدّل البطالة في شمال أفريقيا (حيث انخفض بنسبة 30 في المائة بين العامين 1990 و2010). وبقي **معدّل البطالة ثابتاً تقريباً في الشرق الأوسط** ولكن في المقابل **إنخفضت نسبة بطالة الشباب إلى البالغين بواقع 25 في المائة تقريباً** في كلّ من هاتين المنطقتين الفرعيتين.

تراجع معدّلات المشاركة في القوى العاملة - لا سيّما في صفوف النساء

على الرغم من الإرتفاع في نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل، لا تزال هذه النسبة منخفضة نسبياً مما يرفع من إجمالي معدّل البطالة. **تتطابق معدلات مشاركة الرجال العرب في القوى العاملة تقريباً مع المعدّل العالمي** ولكن إمرأة عربية واحدة من أصل أربع نساء منخرطةٌ في القوى العاملة (26 في المائة) بالمقارنة مع المعدّل العالمي البالغ 51 في المائة. أما بالنسبة إلى النشاط في سوق العمل، فتسجل النساء في دول مجلس التعاون الخليجي نسبة 38 في المائة - ولكن 31 في المائة فقط من هؤلاء النساء من المواطنين المحليين. أمّا في منطقة شمال أفريقيا و الشرق الأوسط، فقد سجّل معدّل مشاركة المرأة في القوى العاملة نسبة 27 في المائة و19 في المائة على التوالي.
وتسجّل النساء في هذه المنطقة أكثر معدّلات المشاركة في العمل انخفاضاً في العالم حتى بعد إقصاء عدد الطلاب الذين يبلغون السنّ القانوني للعمل من العدّ السكاني.

الرسم ٢-٥: تدني معدلات مشاركة القوى العاملة في المنطقة العربية كنتيجة رئيسية لتدني معدلات مشاركة الإناث

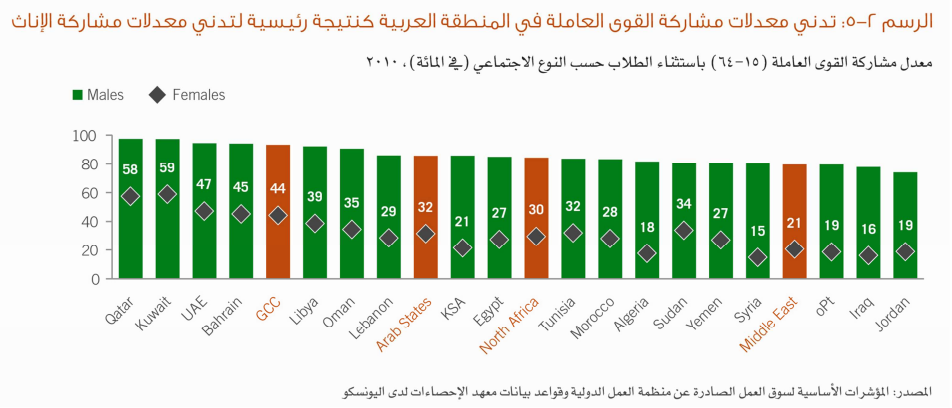

المصدر: المؤشرات الأساسية لسوق العمل الصادرة عن منظمة العمل الدولية وقواعد بيانات معهد الإحصاءات لدى اليونسكو

إرتفاع معدّلات البطالة لاسيّما في صفوف النساء

يُعتبر معدّل البطالة لدى الذكور العرب مرتفعاً ولكنّه ليس شديد الارتفاع بالمقارنة مع مناطق أخرى في العالم (11.7 في المائة في الشرق الأوسط، 7.4 في المائة في شمال أفريقيا و3.1 في المائة في دول مجلس التعاون الخليجي).

أما على المستوى الإقليمي، **فتسجّل المنطقة العربية أعلى معدل بطالة لدى الشباب على الصعيد العالمي** حيث يبلغ 23.2 في المائة، بالمقارنة مع المعدّل العالمي البالغ 13.9 في المائة، مع فروقات إقليمية فرعية ملحوظة. من جهة أخرى، **تسجّل المنطقة العربية أعلى معدل من حيث البطالة لدى الشابّات في العالم** (37 في المائة إقليمياً، 48 في المائة في منطقة الشرق الأوسط، 34 في المائة في منطقة شمال أفريقيا و34 في المائة في دول مجلس التعاون الخليجي). بيد أنّ عدد العاطلين عن العمل الشباب في المنطقة قد تخطّى عدد الشابات العاطلات عن العمل إذ **يوجد 150 شاب عاطل عن العمل تقريباً مقابل كلّ 100 شابة عاطلة عن العمل.**

وتلقي البطالة في المنطقة العربية **بظلالها على الباحثين عن العمل من مختلف الفئات الخاصة بالدخل.**

الرسم ٢-٨: تراجع البطالة في معظم البلدان العربية

التغيّر في معدل البطالة الإجمالي (في المائة) على أساس النوع الاجتماعي، ١٩٩١-٢٠١٠

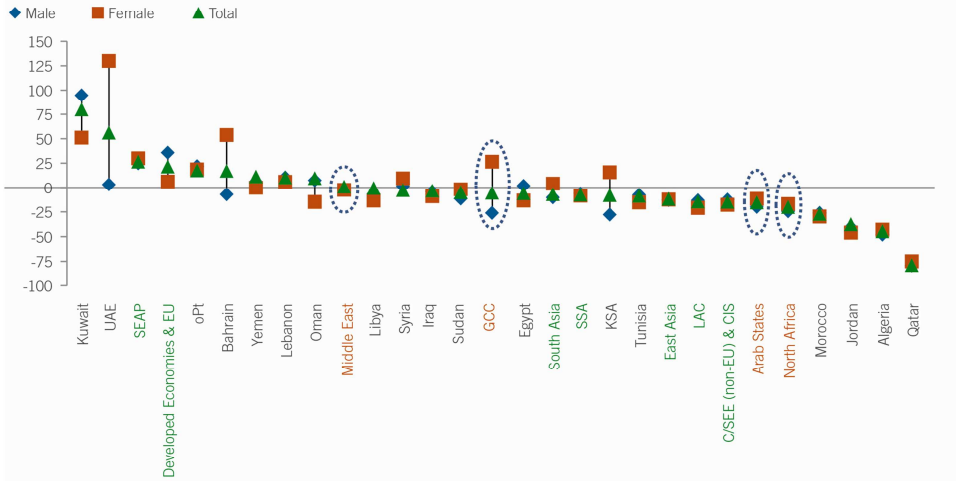

ملاحظة: أنظر الملاحظة الخاصة بالرسم ٢-٦.
المصدر: المؤشرات الأساسية لسوق العمل الصادرة عن منظمة العمل الدولية.

الفصل 3
نوعية الوظائف ومستويات المعيشة

خلال العقد المنصرم، سجّل معدّل النمو الاقتصادي (على أساس إجمالي الناتج المحلي) معدلات مرتفعة نسبياً في المنطقة مما ترافق مع زيادة في الاستخدام. ولكنّ لم ينعكس معدّل ارتفاع إجمالي نموّ المخرجات (الذي بلغ حوالى 4 في المائة سنوياً)، على إرتفاع مداخيل الفرد الواحد سوى بواقع النصف بسبب التوازي مع النمو السكاني.

وفي الوقت عينه، **إنخفضت حصة الأجور من إجمالي الناتج المحلي في شكل كبير** حيث تراجعت بالخِمس في الشرق الأوسط وبالثِلث في شمال أفريقيا. و**تراجعت حصّة استهلاك الأسر من إجمالي الناتج المحلي بـ9 نقاط مئوية في جميع أنحاء المنطقة** – وما يُعتبر تراجعاً مهماً بالمقارنة مع المناطق الأخرى في العالم، لا سيّما بسبب تخلّف النموّ في العالم العربيّ بالمقارنة مع باقي المناطق في العالم.

ويُظهر ذلك التوزيع المحدود للمنافع نتيجة الإرتفاع المهم الظاهر في إجمالي الناتج المحلي إلى العمّال وأسرهم ممّا يساهم في تفسير الانخفاض الطفيف في معدلات الفقر في المنطقة. وبموازاة ذلك، تخلّف التقدّم في التنمية الإجتماعية عن النمو الاقتصادي ما يدلّ عن عدم إرتقاء الإنفاق العام إلى مصاف الحاجات والتوقعات.

تراجع في عدد العمال الفقراء وفي الاستخدام الهشّ ولكنّ وتيرة انخفاض حصّة الأجور من إجمالي الناتج المحلّي أسرع

إنخفضت حصّة العمال الفقراء في المنطقة العربية فقد شهدت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تراجعاً مهماً في حصّة العمال الفقراء وقد بلغ متوسط هذه النسبة 20 في المائة. وشكّلت حصّة العمال الفقراء 35 في المائة من إجمالي الاستخدام في العام 1991 في كلّ من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وبحلول العام 2011، تراجعت حصّة العمّال الفقراء بواقع الثلث في منطقة الشرق الأوسط والخِمس في منطقة شمال أفريقيا. أمّا في دول مجلس التعاون الخليجي، فتفيد التقارير إلى أنّ حصّة العمّال الفقراء توازي الصفر عملياً.

من جهة أخرى، **إنخفضت حصّة العمّال العرب في الاستخدام الهش بنسبة 20 في المائة** وأتى هذا الإنخفاض في المرتبة الثانية بعد الانخفاض المُسجّل في شرق آسيا. **ولكنّ حصّة المرأة من الاستخدام الهش في المنطقة العربية بالمقارنة مع حصّة الرجل هي الأعلى عالمياً وقد ازدادت خلال السنوات العشرين الماضية.**

الرسم ٣-٢: تراجع نسبة الأجور إلى الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة العربية بوتيرة أسرع من الأقاليم الأخرى

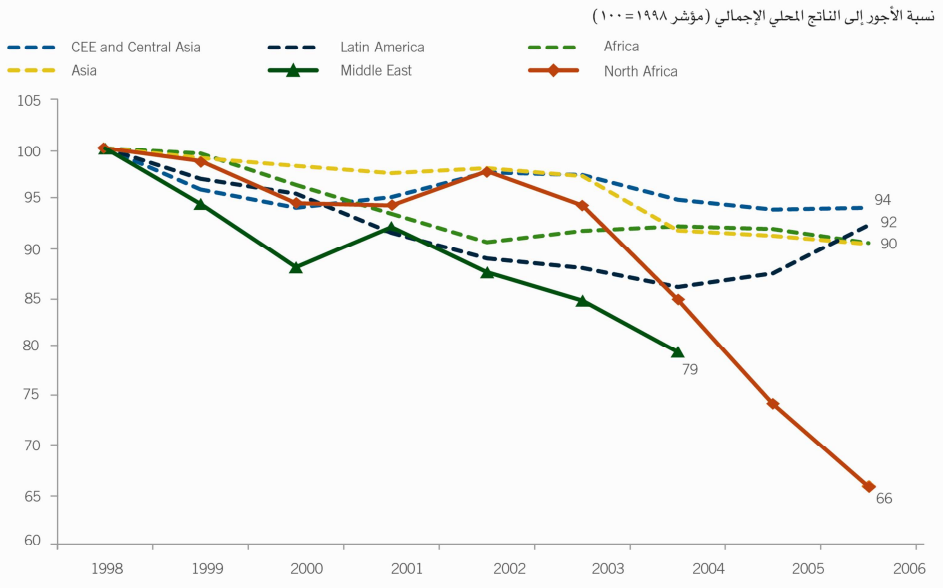

المصدر: المعهد الدولي للدراسات العمالية (٢٠١١ أ).

الفصل 4
التعليم والمهارات

تدلّ العوامل التالية على العرض المفرط للباحثين عن عمل المتعلّمين في سوق العمل العربي: (1) في العديد من الإقتصاديات الإقليمية، تسجّل البطالة لدى الشباب المتعلّمين معدّلات تساوي لا بل تتخطى معدّلات البطالة لدى الشباب الأقل تعليماً، (2) لا يتقاضى العمّال المتعلّمين أجراً أعلى بكثير من العمّال الأقل تعليماً، (3) تسجّل المنطقة العربية أحد أعلى معدّلات الهجرة لدى المتعلّمين وأصحاب المهارات.

التعليم من جانب الطلب: متعلّمون ولكن عاطلون عن العمل

حققت معظم البلدان العربية التحاقاً شاملاً أو شبه شامل في المرحلة الابتدائية منذ السبعينيات. أمّا **على مستوى المرحلة الثانوية، فقد ارتفع إجمالي معدّل الالتحاق بالمدرسة** من نسبة تفوق الـ20 في المائة بقليل إلى حوالي 70 في المائة (أي من 4 مليون إلى 30 مليون طالب). ويُسجّل معدّل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الشباب حالياً نسبة 92 في المائة في شمال أفريقيا و99 في المائة في كلّ من الشرق الأوسط ومجلس التعاون الخليجي.

وقد شارف معدّل تعليم الإناث على الالتحاق بركب معدّل تعليم الذكور. فبعد أن بلغت نسبة التحاق الإناث بالتعليم إلى نسبة الذكور 40-50 في المائة في جميع مستويات التعليم في الستينيات، تساوت نسبة التحاق الإناث تقريباً مع نسبة التحاق الذكور في المرحلتيْن الإبتدائية والثانوية مع وجود بعض الاستثناءات مثل المغرب واليمن.

وفي عدد كبير من البلدان، يتجاوز عدد الطالبات الجامعيات عدد الطلاب حيث بلغت نسبة تعليم النساء إلى الرجال 7:3 في بعض دول مجلس التعاون الخليجي. واليوم يضمّ إجمالي عدد الطلاب حوالي 80 مليون طالب. **ومن أصل أربع مواطنين عرب، هناك مواطنٌ واحدٌ ملتحق بالمدرسة.** وعلى الرغم من إحراز المكاسب المهمة على مستوى التعليم، لا يحتلّ الطلاب العرب مراتب عالية في جداول التصنيف الدولية، لا سيّما الطلاب في الدول التي تؤمّن الاستخدام في القطاع العام بشكل أو بآخر.

الجدول ٤-١: مستوى تعليم الطلاب في الدول العربية دون المعدّل

التصنيف الدولي للبلدان بحسب تحصيل الطلاب في مادتي الرياضيات والعلوم

المرتبة	البلد	العلامة
١	تايبي الصينية (الاولى)	٥٩٨
	المعدل الدولي	٤٥١
٢٨	لبنان	٤٤٩
٣١	الاردن	٤٢٧
٣٢	تونس	٤٢٠
٣٧	سوريا	٣٩٥
٣٨	مصر	٣٩١
٤٢	عُمان	٣٧٢
٤٥	الكويت	٣٥٤
٤٧	السعودية	٣٢٩
٤٩	قطر (الاخيرة)	٣٠٧

ملاحظة: نتائج المسح الدولي الثالث للرياضيات والعلوم، ٢٠٠٧

المصدر: غونزاليس ومعاونوه (٢٠٠٨)

الرسم ٤-١: التحصيل العلمي هو الأدنى في حال غياب حوافز الهجرة

نسبة الشباب الراغبين في الهجرة بشكل دائم

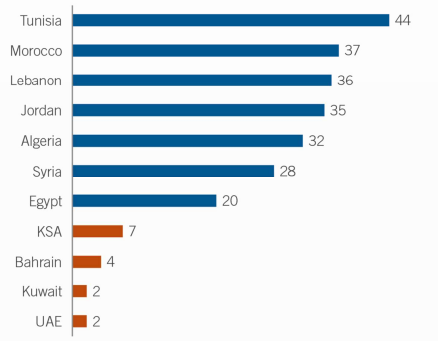

المصدر: مؤشر سيلاتك (٢٠١٠).

المهارات من جانب الطلب: مقابل أيّ أجر وفي أيّ نوع من الوظائف؟

لم تكن المشكلة التي يواجهها العالم العربي تكمن في "النقص في المهارات" بل بالأحرى في غياب الطلب في سوق العمل على العمّال ذات مستوى تعليمي ومهارات أفضل. وفي هذا السياق، من غير المرجّح أن يسعى أصحاب العمل العرب إلى إتاحة التدريب أمام العمّال لأن القضايا مثل استقرار الاقتصاد الكليّ والفساد والضرائب والتمويل والوصول إلى التمويل تسترعي إنتباههم أكثر من مسألة النقص في المهارات.

إلى جانب ذلك، تختلف مقاربة أصحاب العمل بشأن نوعية المستوى التعليمي لدى اليد العاملة بين الدول العربية الغنية بالنفط والدول الأخرى. فالاقتصاديات القائمة على النفط تتيح القليل من المحفزات التعليمية أمام الباحثين عن عمل نظراً إلى أهميّة الجنسية في الحصول على وظيفة. أمّا في الاقتصاديات غير القائمة على النفط، فيُعتبر التعليم عنصراً أساسياً يخوّل للباحثين عن عمل بإيجاد وظيفة محليّة أو الهجرة إلى بلد آخر. وبالتالي، يتمتّع الطلاب في هذه الاقتصاديات بمعدّلات أعلى من حيث التحصيل العلمي. وفي هذا السياق، **تسجّل الدول العربية أحد أعلى المعدّلات من حيث هجرة أصحاب المهارات في العالم.**

الفصل 5
الحماية الإجتماعية

لا تزال تغطية الضمان الإجتماعي في المنطقة غير ملائمة وغير هادفة إذ تغطّي أغلبية نظم الضمان الاجتماعي عمّال القطاع العام والقطاع الخاص المنظم الذين يعملون بموجب العقود الطويلة الامدّ وتستثني الفئات الأخرى من العمّال. ويساهم ارتفاع معدّلات العمل الغير المنظم وتراجع معدّلات مشاركة المرأة في سوق العمل إلى جانب تزايد معدلات البطالة في الحدّ من التغطية. وفي حال توفرت خطط أخرى للحماية الإجتماعية، كتوفير الإعانات المتنوّعة، غالباً ما كان تطبيق هذه الخطط غير هادف ويتطلب تخصيص موارد مهمة من الميزانية.

المعاشات التقاعدية: مُتوفرة فقط في القطاع الرسمي ولا تزال غير مستدامة مالياً

تتمتع بلدان المنطقة بخطط إلزامية للمعاشات التقاعدية ولكنّ هذه الخطط تطال عدداً محصوراً من العمّال وحسب. فعلى سبيل المثال، **تغطّي المعاشات التقاعدية في المنطقة العربية ثلث العمّال فقط** وتغطّي 8 في المائة فقط من العمّال في اليمن. **ولم يعد تصميم وتوزيع التعويضات في اطار خطط المعاشات التقاعدية قابلان للاستمرار** في العالم العربي فعلى سبيل المثال، تمّ تحديد صيغة الانتفاع ذات الصلة بمستوى المعاش التقاعدي بنسبة 70 إلى 80 في المائة من الراتب الذي يتقاضاه المتقاعد عند انتهاء مسيرته المهنية في عدد كبير من البلدان. وكان معدّل المدّة اللازمة لاكتساب المنافع (عدد السنوات المطلوبة ليصبح العامل مؤهلاً للحصول على المنافع) 13 سنة في المنطقة العربية خلال التسعينيات بالمقارنة مع فترة مدّتها 18 سنة في بلدان منظمة التعاون والتنمية (OECD) في الميدان الاقتصادي و25 سنة في أوروبا الشرقية.

تأمين البطالة: محدود ولكن في طور التوسّع

قبل العام 2010، لم تبادر سوى القليل من الدول إلى تقديم منافع البطالة وعانت التغطية من محدودية نطاقها. ولكن حتى هذه الأنظمة القائمة قد عجزت في أغلب الأحيان عن تحقيق الأهداف المنشودة في إطار خطط حماية البطالة النموذجية: تأمين العمّال ضدّ خطر خسارة وظائفهم (المموّل عن طريق المساهمات المُقتطعة من الرواتب) أو المساعدة الإجتماعية القائمة على اختبار الدخل (المُموّلة عن طريق المداخيل العامة).

الرسم ٥-١: الهيكلية التخطيطية للحماية الاجتماعية

التصنيف الدولي للبلدان بحسب تحصيل الطلاب في مادتي الرياضيات والعلوم

الحماية الإجتماعية النظامية: الابطالة والأسرة والأمومة والصحة والمرض والإصابة والإعاقة والشيخوخة والورثة واومنافع الاستخدام لاستخدام		لا حماية رسمية			
موظفو القطاع العام	القطاع الخاص	الأطفال	العاملون لحسابهم الخاص والاقتصاد غير النظامي	غير المستخدمين في سن العمل	الشيوخ
	النظامي	غير النظامي			

ملاحظة: تشير الخانات غير المظلّلة إلى مجال تركيز السياسات في المنطقة العربية

الرسم ٥-٣: قبل الأزمة المالية ، قليلة هي الدول العربية التي أتاحت إعانات البطالة

نسبة العاطلين عن العمل المستفيدين من إعانات البطالة، أواخر العقد ٢٠٠٠ (في المائة)

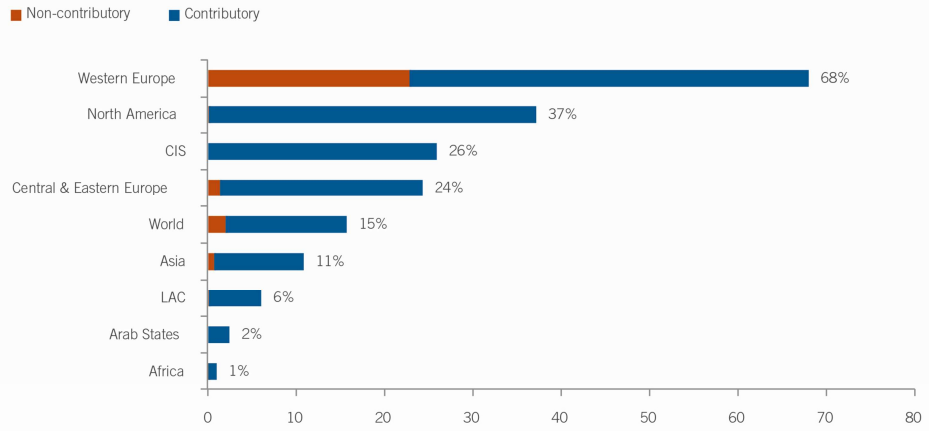

المصدر: قاعدة البيانات الاستفسارية بشأن الحماية الاجتماعية الصادرة عن منظمة العمل الدولية

الرعاية الصحية متفاوتة والنفقات من الأموال الخاصة عالية

بادرت إقتصاديات مجلس التعاون الخليجي إلى زيادة الإنفاق الصحّي على الفرد الواحد بشكل ملحوظ على مرّ السنين وأصبحت هذه الاقتصاديات تتمتّع بمرافق عامة تقدّم الرعاية الصحية وفقاً للمعايير الدولية. ولكن في عدد كبير من البلدان العربية الأخرى، **لم يسفر الإرتفاع المهم في النمو الإقتصادي خلال السنوات الماضية إلى توسيع نطاق عدد المستفدين من التأمين الصحي.** في الواقع، تراجعت حصص الإنفاق العام على الصحّة كجزء من إجمالي الناتج المحلي في بعض أنحاء المنطقة العربية. ففي بعض البلدان العربية، على غرار مصر ولبنان والسودان وسوريا واليمن، تتمّ تغطية أكثر من نصف النفقات الصحية الإجمالية من أموال المواطنين الخاصة.

التغيرات في الحماية الإجتماعية بعد العام 2010

بادرت دول مجلس التعاون الخليجي إلى زيادة المعاشات التقاعدية بمعدّل يفوق الـ50 في المائة منذ بداية الربيع العربي. أما في الدول غير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، فقد باشرت الحكومات زيادة المعاشات التقاعدية بصورة ملحوظة لكن متواضعة. فعلى سبيل المثال، إزداد الحدّ الأدنى للمعاشات التقاعدية في مصر بنسبة 15 في المائة وفي الجزائر بنسبة 30 في المائة. أمّا في المغرب، فقد أعلنت الحكومة عن زيادة الحدّ الأدنى للمعاشات التقاعدية بحوالي 70 في المائة في القطاعيْن العام والخاص على حدّ سواء. وتمّ تقديم منافع البطالة للمرّة الأولى أو تمّ توسيع نطاق تغطيتها. من جهة أخرى، بادرت معظم دول مجلس التعاون الخليجي إلى جانب الجزائر ومصر والمغرب وتونس إلى زيادة النفقات على إعانات الغذاء.

الفصل 6
آفاق المستقبل واتجاهات السياسات

من المتوقع أن تسجّل المنطقة العربية أدنى المعدلات من حيث النموّ الاقتصادي حتّى العام 2015 مقارنةً مع جميع المناطق في العالم، بعد أمريكا اللاتينية (3.8 في المائة في شمال أفريقيا و4.5 في المائة في الشرق الأوسط). ونظراً إلى إستمرار النمو السكاني في المنطقة، لن تُحدث هذه المعدلات سوى أثراً طفيفاً على المداخيل الحقيقية للفرد الواحد. من جهة أخرى، من المُتوقع ألا تكون معدّلات النموّ هذه كافية من أجل خفض البطالة بنسبة ملحوظة في المستقبل.

وفي هذا الإطار، بادرت الحكومات العربية إلى اعتماد إجراءات متنوعة تتعلّق بسوق العمل وبالحماية الاجتماعية إستجابة إلى الانتفاضات. بيد أنّ هذه الإجراءات تفاعلية وغير مستدامة على المدى البعيد بأغلبيتها واعُتمدت على أساس المقاربة من الأعلى إلى الأسفل.

وسعياً إلى المضي قدماً، تتضمّن الإتجاهات العامة للسياسات الهادفة إلى بناء مسار أكثر شمولية واستدامةً نحو النمو الإقتصادي: (1) **تماسك سياسات الإقتصاد الكليّ** بهدف تحسين أرباح الإنتاجية الإجمالية وزيادة معدّل الأجور، (2) **الحوار الإجتماعي التشاركي والشمولي** بين الحكومات والعمّال وأصحاب العمل من خلال إصلاحٍ أساسيّ يطال العلاقات في العمل، و(3) **توسيع نطاق وتعزيز فعالية الحماية الإجتماعية** التي تضمن الأمن على مستوى الدخل والاستخدام.

وإنّ الحكومات العربية مدعوّةٌ بدورها إلى (4) تعزيز **إدارة الهجرة**، (5) تنفيذ **سياسات الإستخدام** الحسنة التصميم و**برامج سوق العمل النشطة** ، (6) تحسين **الوصول إلى التعليم ذات النوعية العالية** لجميع فئات الدخل وتعزيز التدريب بقيادة الطلب تماشياً مع **حاجات سوق العمل**، و(7) وضع **أنظمة معلومات يوميّة وموثوقة** والارتقاء بمستوى الإحصاءات المنشورة و**مراقبة وتقييم السياسات والبرامج** بصورة فعّالة.

الفصل 7
منظور العمّال

ينبغي توخّي ثلاثة عناصر أساسية من أجل تعزيز العمل اللائق أمام جميع النساء والرجال:

1. **تعزيز معايير العمل الدولية والمصادقة عليها وتطبيقها**
2. احترام الحرية النقابية **والمفاوضة الجماعية والحوار الإجتماعي**
3. **إستحداث الوظائف وتحقيق التحوّل الهيكلي والتنمية الصناعية والاستخدام المنتج.** هذا ممكن من خلال التنمية الصناعية السليمة وتحقيق تحرير التجارة وتطبيق سياسات الاستثمار إلى جانب تأسيس **النقابات العمّالية الحرّة والديمقراطية والمستقلّة** وتوطيد **المفاوضة الجماعية.**

الفصل 8
منظور أصحاب العمل

يتطلّب كلّ من استحداث بيئة مؤاتية لتحقيق نموّ بقيادة الشركات وإستحداث فرص العمل العناصر التالية: التجارة والمنافسة وساسيات الاستثمار من أجل تحقيق النموّ والابتكار والثروة واستحداث الوظائف؛ أطر شاملة لتنظيم سوق العمل ولدعم الابتكار ولتعزيز التنافسية؛ معالجة الفساد وتعزيز الحكم الرشيد؛ زيادة الجهود الرامية إلى اعتماد آليات توزيع أكثر فعاليةً ومساواةً؛ وتسخير دور منظمات القطاع الخاص في الحوار بشأن السياسات.

التوصيات للغرف ولمنظمات أصحاب العمل في المنطقة

- **تعزيز دور السياسات:** لعب دور جسر العبور بين القطاع الخاص والمسؤولين في القطاع العام
- **أن تكون شاملة أكثر:** التحدّث باسم جميع القطاعات في مجتمع الأعمال، الكبيرة والصغيرة منها
- الوصول إلى فعاليات المجتمع المدني والنقابات العمّالية
- **تحسين الظهور إلى العيان:** إستخدام وسائل الإعلام والتواصل بشكل فعّال
- **أهمية المصداقية:** تمثيل جميع الأعمال التجارية تمثيلاً حقيقياً لا لبس فيه من دون الشعور بالخوف أو التنازل